

## اليابان.. وأزمة الخليج

30 نوفمبر 1990

د. ر عوف عباس

استقبلت اليابان مطلع عقد التسعينات باهتمام خاص. إذا طويت بوفاه الامبراطور الراحل هيروهيتو قبل عام صفحة من تاريخ اليابان المعاصر، حفلت بالكثير من الاحداث التي تركت أثرها على مجرى تاريخ البلاد والتي، بلغت ذروتها بتورط اليابان في الحرب العالمية الثانية وهزيمتها، ثم تجاوزها للمحنة بقدره فائقة، وإعادة بناء اقتصادها، حتى أصبحت عند رحيل هيروهيتو مصنع وبنك العالم، على حد قول بعض الكتاب اليابانيين انفسهم وتطلعت اليابان الى عهد جديد، يمثل مرحلة جديدة تماما عن سابقتها، تلعب فيه دورا دوليا فعالا كقوة اقتصادية كبرى. تتحمل قدرا من الاعباء السياسية الدولية يتناسب مع قامةها الاقتصادية، وزاد من هذا التطلع تشجيع الولايات المتحدة لها على لعب مثل هذا الدور كسند للسياسة الأمريكية على الساحة الدولية، على حين رأى فيه ساسة اليابان - على اختلاف مشاربهم السياسية وانتماءاتهم الحزبية - تطورا لا بد منه، يجب ان تقدم عليه اليابان بدافع من مصالحها الذاتية وخدمة لتلك المصالح دون غيرها.

وهكذا تهيأت الظروف لمرحلة جديدة من متابعة البناء الداخلي على صعيد اصلاح نظام الانتخاب تحقيقا لحياة ديمقراطية تكفلها الضمانات بعد سلسلة الفضائح التي عصفت بثلاثة من رؤساء الوزراء التي شكلها الحزب الحاكم (الليبرالي الديمقراطي). واصلاح النظام الضريبي وقوانين العمل، والضمان الاجتماعي، الى غير ذلك من اصلاحات تستهدف ترسيخ دعائم المساواة الاجتماعية والسياسية، كذلك تهيأت الظروف لإرساء العلاقات مع الولايات المتحدة الأمريكية على اسس متينة، عن طريق محاولة تسوية المنازعات التجارية مع امريكا، وتحقيق ذلك جزئيا بواسطة إبرام الاتفاقات الخاصة بموافقة اليابان على استيراد اجهزة السوبر كمبيوتر والأقمار الصناعية للاتصالات ومنتجات الغابات من الولايات المتحدة، مع استمرار بذل الجهود لتعديل القانون الخاص بالشركات التجارية لاتاحة الفرصة امام الإستثمارات الأمريكية في اليابان لموازنة التوسع الياباني في الإستثمار بالولايات المتحدة الأمريكية، وكذلك محاولة البحث عن حل لمشكلة استيراد الأرز من امريكا التي تواجه مقاومة من المنتجين اليابانيين الذين يعتمد الحزب الحاكم على اصواتهم في الانتخابات للاحتفاظ بمقاعد الحكم. كما لعبت اليابان دورا رئيسيا في مجموعة الدول الصناعية السبع وبرز دور رئيس الوزراء كايفو في اجتماع قمة لدول المجموعة.

ووسط الحديث عن عقد الرخاء المتوقع في التسعينات، والدور الدولي المحتمل الذي تسعى اليابان للقيام به والتمهيد لذلك الدور بتصفية المحن القديمة مع كوريا والصين ودول وجنوب شرق اسيا بالاعتراف بالفظائع التي ارتكبتها اليابان ضد تلك الدول خلال الحرب العالمية الثانية، والاعتذار عنها فتحا لصفحة جديدة في علاقات اليابان الدولية إذا بالعراق يجتاح الكويت في الثاني من اغسطس، ليفجر ما تعرفه اليابان باسم "صدمة البترول الثالثة" حيث كانت الصدمة الأولى عام 1973 مع الحظر العربي خلال حرب أكتوبر، والثانية عام 1979 عندما توقفت صادرات البترول الايرانى بسبب قيام الثورة الايرانية فأى حدث سياسى يعترض او يهدد باعتراض طريق تدفق البترول من الخليج إلى اليابان -التي تحصل على نحو 60% من بترولها من المنطقة يمثل صدمة تصيب الاقتصاد الياباني بالتوتر العصبي والساسة اليابانيين بالحيرة والقلق، ولعلنا نذكر ما كان لصدمة البترول الأولى من اثر في تغيير اليابان لسياستها تجاه مشكلة الشرق الاوسط واتخاذها لموقف متوازن بين العرب وإسرائيل.

لذلك كان أول رد فعل رسمى للحكومة اليابانية عشية الغزو العراقى للكويت هو "التعبير عن الاسف لذلك الحادث"، لإرتباط المصالح اليابانية بالجاني والمجنى عليه معا بنفس الدرجة إذ ياتي نحو 20% من واردات اليابان البترولية من منطقة الخليج من العراق والكويت كما ان لليابان إستثمارات مباشرة فيهما فضلا عما كشفت عنه الأزمة من وجود إستثمارات كويتية كبيرة في اليابان في صورة حافظة أوراق مالية ضخمة. وكذلك امتلاك الكويت لبعض الحصص الكبيرة من اسهم بعض الشركات اليابانية الكبرى ويرجع هذا الموقف المتميع - ايضا - الى ما اتسمت به السياسة اليابانية عامة من الحرص على عدم الاندفاع وراء مواقف متطرفة او راديكالية والتزام التوسط والاعتدال في مواقفها السياسية ومحاولة ارضاء جميع الاطراف مادامت لها مصالح حيوية لديهم ولم تمض سوى سويجات على هذا الموقف المتميع، حتى غيرت اليابان على لسان رئيس وزرائها موقفها الى الادانة الكاملة للغزو، وتجميد الأرصدة الكويتية في اليابان وذلك بعد مكالمة تليفونية جرت بين الرئيس الامريكى بوش ورئيس الوزراء الياباني كايفو ثم التأييد الياباني الكامل - بعد ذلك -

لكل القرارات الصادرة عن مجلس الأمن والتزامها بها. من حيث ضرورة الانسحاب الكامل للقوت العراقية واعادة السلطة الشرعية الى الكويت والالتزام بالعقوبات الاقتصادية التي فرضها مجلس الامن على العراق.

وعلى حين ايد الحزب الاشتراكي الياباني - بزعامة السيدة تاكيكو دوى موقف حكومة الحزب الليبرالي الديمقراطي تحفظت بقية فصائل المعارضة اليابانية والرأى العام الياباني على هذا الموقف، وخاصة بعد بروز ازمة الرهائن المحتجزين بالعراق. والتهديد باستخدامهم كدروع آدمية لحامية المنشآت المدنية والعسكرية العراقية ضد أى هجوم محتمل من القوات الدولية التي جاء معظمها من امريكا وكانت حجة المتحفظين ان هذه السياسة قد تؤدي الى توريث اليابان فى النزاع وتعريض حياة المواطنين اليابانيين المحتجزين بالعراق والكويت للخطر. وخاصة ان امن وسلامة المواطن الياباني من اخطر المسئوليات الملقاة على عاتق الحكومة.

وزاد من وجهة موقف المتحفظين الخشية من الآثار المترتبة على الازمة بالنسبة لسوق البترول العالمية من حيث ارتفاع الاسعار نتيجة نقص العرض فى سوق البترول، لغياب صادرات الكويت والعراق بسبب المقاطعة الدولية، وعدم الاطمئنان الى امكان قيام السعودية والامارات العربية المتحدة بتعويض هذا النقص (وهو ما حدث فعلا رغم المحاولات التي بذلت فى هذا الصدد). فضلا عن تلاعب شركات البترول العالمية بالأسعار للإستفادة من الأزمة (وهو ما حدث ايضا).

ولكن التغطية الاعلامية للفظائع التي ارتكبتها العراقيون فى الكويت واحتجاز المواطنين اليابانيين بالمواقع الاستراتيجية بالعراق ومحاصرة السفارات الاجنبية فى الكويت وما تردد عن معاناة الدبلوماسيين اليابانيين هناك، جلب التأييد الشعبى الكامل لموقف الحكومة اليابانية، وأزال التحفظ الذي بدا فى الأيام الأولى للغزو على لسان بعض اطراف المعارضة وأقلام بعض المحللين السياسيين. ولكن لتبدأ قضية أخرى اثارته اهتمام الساسة والرأى العام على السواء، تتصل بطلب الولايات المتحدة الأمريكية من اليابان المساهمة فى الجهود الحربى للقوات الدولية المحتشدة بالخليج ماديا وعسكريا وهنا كان الانقسام فى الرأى شاملا داخل الحزب الحاكم وبين صفوف المعارضة معا إذ نادى بعض زعماء التجمعات الخاصة داخل الحزب الحاكم بضرورة تعديل الدستور الذى يحول دون إرسال قوات الدفاع الذاتى (وهو الاسم الذى حملته الجيش الياباني بعد الحرب العالمية الثانية) للقيام بمهام خارج البلاد على حين هبت بقية فصائل الحزب الحاكم تعارض هذا الاقتراح، وكذلك فعلت المعارضة بجميع فصائلها دون استثناء على اساس ان هذا التعديل سوف يفتح الباب على مصراعيه امام نمو القوة العسكرية اليابانية نمو سرطانيا يهدد الديمقراطية فى الداخل وينذر بتوريث اليابان فى الصراعات الدولية ذات الطبيعة العسكرية، ويفتح بذلك صفحة طواها اليابانيون الى الأبد منذ نهاية الحرب العالمية الثانية بعد ان كلفتهم ملايين الأرواح وألحقت الدمار ببلادهم لذلك جاءت معارضة اقتراح تعديل الدستور ضاريا ليقف ورائها الشعب الياباني كله.

ولعل هذا يفسر حيرة الحكومة اليابانية وتخبطها فى اصدار التصريحات التي ظلت تبذل بالعود بالنظر فى كيفية مساهمة اليابان فى تحمل التبعات المالية اللازمة بمساعدة الجهود الحربى الدولى الموجه ضد العراق وشكلت لجنة من خبراء الخارجية اليابانية اجتمعت فى اطار من السرية التامة لمدة اسبوعين للبحث عن سبيل لتقديم المساعدة اليابانية تقترحه على رئيس الوزراء وبعد ان فرغت اللجنة من عملها عقد رئيس الوزراء كايغو مؤتمرا صحفيا يوم 29 اغسطس (اى بعد أربعة اسابيع من الغزو) أعلن فيه أن اليابان سوف تتحمل مليار دولار امريكى مساهمة منها فى الحشد العسكرى بالخليج تقدم فى صورة معدات مدنية (كالسيارات والجرافات واجهزة التكيف) وكذلك خدمات نقل بالسفن والطائرات للقوات الدولية.

وقد قوبل القرار الياباني بامتعاض شديد فى واشنطن على اساس ان المصالح اليابانية فى الخليج هي المتضرر الأكبر من الأزمة، وان القوات الدولية إنما تدافع عن مصالح اليابان، فلا يجب أن تاتي استجابة اليابان على هذه الصورة، وخاصة ان امريكا تحملت اعباء الدفاع عن اليابان أربعين عاما وصرح احد اقناب الكونجرس بأن الأوان قد أن تدفع اليابان فاتورة الدفاع عن أراضيها كاملة، وأتخذ الكونجرس قرارا بتخفيض القوات الامريكية فى اليابان تدريجا.

وهكذا وجدت الحكومة اليابانية نفسها فى مأزق فأعلن أمين مجلس الوزراء ان بلاده ترفض القرار الامريكى، ولا تقبل ان يفرض عليها احد ما تفعله، ثم استدرك قائلا ان المليار دولار التي تقرر المساهمة بها كانت الدفعة الأولى وان حكومته تبحث عن بنود فى الميزانية لتقدم مساعدات مالية للدول الثلاث التي تضررت من الغزو العراقى للكويت وهي مصر وتركيا والأردن وكذلك لغوث اللاجئين الأجانب المتدفقين على الاردن. وفى اليوم التالى، اعلن عن تخصيص ثلاثة مليارات اخرى لهذا الغرض ولدعم الحشود العسكرية الدولية بالخليج.

وفى اطار البحث عن دور اكبر لليابان على الساحة الدولية، كان من المقرر - قبل وقوع الأزمة - ان يقوم رئيس الوزراء كايغو بزيارة لبعض بلاد الشرق الاوسط فى النصف الأول من اغسطس، فأرجئت الزيارة الى أوائل اكتوبر، وقام وزير الخارجية ناكاياما بالجولة ذاتها فى نصف الثانى من اغسطس لاستطلاع الاجراء السياسية فى المنطقة والاستعانة بذلك على تحديد السياسة اليابانية تجاه الازمة وقد اثار تردد رئيس الوزراء فى القيام بالزيارة ثم تأجيله لها وايفاد وزير الخارجية بدلا منه نقد المعارضة وخاصة السيدة تاكيكو دوى رئيسة الحزب الاشتراكي التي عدت هذا الاجراء دليلا على عجز الحكومة عن لعب دور مستقل، يستلهم المصالح القومية اليابانية وحدها وكذلك على عجزها عن انتهاز السياسة

الدولية المرجوة ليابان التسعينات فضلا عن كونها تعكس العقدة التي حكمت السياسة اليابانية منذ نهاية الحرب العالمية الثانية وهي خشية التورط في المنازعات الدولية بشكل يضر بالمصالح اليابانية.

وعندما قام رئيس الوزراء كايغو بالزيارة المرتقبة لمصر وتركيا والأردن والسعودية والامارات وعمان اختار واشنطن بابا للولوج الى الشرق الاوسط فتوقف في واشنطن للقاء مع الرئيس بوش قبل وصوله الى المنطقة.

ولا شك ان تلك الوقفة كانت وراء الاقتراح الذي تقدمت به الحكومة اليابانية الى مجلس النواب بعد عودة رئيس الوزراء من رحلته الى الشرق الاوسط، لإصدار قانون يسمح باشتراك عناصر يابانية عسكرية غير مقاتلة (من سلاح الإشارة والخدمات الطبية والنقل) في قوات تعمل على حفظ السلام حسب قرارات تتخذها الأمم المتحدة والاقتراح يلوح وراءه شبح الضغط الأمريكي ويواجه عاصفة من المعارضة سوف تتضح ابعادها في الأسابيع القادمة، وخاصة أن الرأي العام الياباني ضد التورط في اي أعمال عسكرية خارجية وسبق أن قوبل ارسال كاسحة الغام الى الخليج في اواخر الحرب اليرانية - العراقية بعاصفة من المعارضة كذلك اصدر اتحاد عمال النقل البحري قرارا بامتناع البحارة اليابانيين عن نقل اي عتاد عسكري الى الخليج من اليابان أو الولايات المتحدة أو غيرهما مما اضطر الحكومة اليابانية الى استئجار باوخر أمريكية (من خلال شركات ملاحية يابانية) لتقديمها لخدمة المجهود الحربي للقوات الدولية بالخليج وكذلك استئجار طائرات أمريكية وأوروبية لنفس الغرض وقد عانت الحكومة اليابانية الأمرين حتى استطاعت استكمال تشكيل بعثة طبية من ثلاثين فردا أرسلتها الى السعودية بسبب اعلان اتحاد الأطباء رفض الاشتراك في اي جهود تخدم الأغراض العسكرية.

إضافة الى ذلك اخذ الشعب الياباني يتهدد لصدمة البترول الثالثة وخاصة أن 67، 7 % من الطاقة المستخدمة في اليابان مصدرها البترول فاتخذت اجراءات من شأنها تخفيض استهلاك الطاقة بنسبة 25% تقريبا حتى تستطيع اليابان مواجهة الأزمة عند احتدامها، وخاصة ان المخزون الاستراتيجي من البترول لا يكفي الا لمدة 142 يوما من الاستهلاك بالمعدلات العادية، وقد بدأت اسعار البنزين والسولار تقفز لمواكبة الارتفاع العالمي في أسعار البترول.

وطبيعي أن يكون للأزمة انعكاسها على الرأي العام الياباني الذي يحار في فهمها ومعه وسائل الاعلام ذاتها فقد نظمت احدى محطات التلفزيون الخاصة لقاءات منفصلة مع كل من سفراء السعودية والعراق واسرائيل حول الأزمة وكرر الدكتور الرفاعي سفير العراق بطوكيو التبريرات غير المنطقية للغزو، على حين دحض سفير السعودية ادعاءات العراق أما سفير اسرائيل فأكد ان العرب عدوانيون بطبيعتهم وان اسرائيل مظلومة بين هذه "الذئاب البشرية" وعلى صفحات عدد 25 سبتمبر من جريدة "اساهي" كبرى الصحف اليومية كتب استاذ اسرائيلي محذرا اليابانيين من الاستماع لأكذوبة "إسرائيل عدوة السلام" فهام العرب وحدهم يهددون سلام الشرق الاوسط، وأشار إلى خطورة تأييد الرأي العام الياباني لفكرة حق تقرير المصير للفلسطينيين لأن ذلك يؤدي في رايه - الى قيام "عراق أخرى" تهدد امن اسرائيل بعد ان اتخذت منظمة التحرير الفلسطينية جانب العراق. وفي حديث اجراه الصحفي الياباني كيوتشي مع صاحب هذا القلم - نشر على صفتين بمجلة "ايرا" كبرى المجالات السياسية الأسبوعية - كشف الصحفي عن التشوية الخطير لصورة العرب عند الرأي العام الياباني فقد سألني كيوتشي عن العلاقة بين مافعله صدام وما عرف به العرب من غدر وميل لسفك الدماء وحب للانتقام وعن مسألة "الجهاد" التي اعلنها صدام، ولماذا يحرص المسلمون على الا يتركوا غيرهم يعيش في سلام.... الى غير ذلك من اسئلة تعكس صورة العرب السلبية عند اليابانيين تأثرا بالدعاية الاسرائيلية.

ورغم ان كاتب هذا المقال دحض كل تلك الافتراءات في الحديث المذكور فإن سفك العربي للدم العربي لا يجد ما يبرره عند الرأي العام الياباني.

ولا ريب ان اليابان من البلاد الهامة التي لا بد ان تتضافر جهود الاعلام العربي عامة والمصري خاصة لمواجهة الدعاية الصهيونية فيها وتوضيح الأمور للرأي العام الياباني. ولعل سفراءنا يتعلمون شيئا من اسلوب السفارة الاسرائيلية بطوكيو في كيفية التحرك اعلاميا في اوقات الأزمات ذات المساس بالمصالح القومية.